الانتفاضة، مشيراً، في الوقت عينه، الى ان فصائل م.ت.ف. لم تتفق، بعد، حول تشكيل حكومة فلسطينية (**البيان**، دبي، ٧/٩/١٩٨٨).

ومن خلال التحركات السياسية وما رافقها من تصريحات، بات معروفاً ان الخطوات المحتملة تشتمل على اعلان استقلال وطني، والمطالبة بقرار دولي يضع الاراضي المحتلة تحت الحماية المؤقتة لقوات الامم المتحدة، تمهيداً للانسحاب الاسرائيلي وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، «وهناك تقديرات أولية تشير الى احتمال اكتفاء المجلس الوطني الفلسطيني باعلان الاستقلال ومرتكزاته السياسية، على ان تحال مسألة تشكيل الحكومة المؤقتة، وتوقيت اعلانها، الى الهيئات القيادية الوسيطة (اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي)» (**الحرية**، نيقوسيا، ١٨/٩/١٩٨٨).

وفي المقابل، رأت أوساط سياسية فلسطينية أخرى ان الساحة الفلسطينية تبدو، اليوم، ازاء «مهمة دعم وتطوير الانتفاضة، حتى تعطي ثمارها في احداث التعديل المطلوب في توازن القوى على الساحة الاقليمية بالتفاعل مع الاشقاء والحلفاء، وحتى يصبح ممكناً القول ان ' عربة الحل ' بدأت تسير، بجدية، على سكة المؤتمر الدولي» (**الهدف**، نيقوسيا، ١١/٩/١٩٨٨). ورأت الاوساط تلك، ان التسرع في الاستثمار السياسي للانتفاضة، سيعطي عكس النتائج المرجوّة. وأكد الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش: «اننا نرى ان آفاق تصعيد الانتفاضة ما زالت متوفرة، للوصول الى مرحلة العصيان المدني الجزئي، تمهيداً لمرحلة العصيان المدني الشامل». وتساءل حبش: «لماذا نضيع مثل هذه الفرصة، في الوقت الذي يكشف لنا هذا الكيان، يومياً، انه سيتعامل مع الانتفاضة، كأنها ستبقى فقط شهراً أو اثنين، وبعد ذلك ستنتهي» (من مقابلة مع د. جورج حبش، **الموقف العربي**، نيقوسيا، ٢٥/٩/١٩٨٨).

وفي السياق ذاته، رأت أوساط فلسطينية أخرى ان خطوة اعلان الحكومة «هي خطوة كبيرة، ومن المفترض ان تأتي في سياقها التاريخي، أي عشية حلول لحظة الاستقلال الوطني وبدحر الاحتلال... وقد ترى القيادة الفلسطينية، في ضوء الدراسة المتأنية، ان اللحظة مناسبة للقرار، أو قد ترى ان صيغة م.ت.ف. الحالية ما زالت هي الانسب، وان كانت بحاجة الى تطوير واصلاح. لذلك، يجب عدم الاسراع في الدعوة لانعقاد الدورة الطارئة؛ يجب التأني والانتظار، ريثما يتاح للقيادة الفلسطينية فرصة الدراسة وسبر الآراء، واستمزاج الحكومات والدول، ومعرفة ما هو كامن في دهاليز السياسة العربية والدولية» (يحيى يخلف، **الهدف**، ١١/٩/١٩٨٨).

من جهة أخرى، وعلى صعيد الترتيبات بشأن الاعلان عن وثيقة الاستقلال الوطني، أوضح رئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني، أنيس القاسم، ان الدولة الفلسطينية قائمة في ميثاق عصبة الامم، «الذي اعترف بنا (كأمة مستقلة). كما ان ميثاقي عصبة الامم والامم المتحدة اعترفا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني». وقال: «ان حقنا، كفلسطينيين، في السيادة على وطننا حق ثابت تاريخياً». وأشار الى «ان الدولة الفلسطينية سيكون لها حكومة تمثلها» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٣/٩/١٩٨٨).

وفي الاتجاه عينه، أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، «ان الدولة الفلسطينية قادمة، والمسألة مسألة وقت، ومسألة استمرار الانتفاضة». وأوضح ان السياسيين يدرسون، الآن، الاجابة [عن] اسئلة تتعلق بشكل الاستقلال والحكومة، فهل يكون هناك اعلان حكومة من دون دولة ؟ أو هل هناك امكانية لاعلان استقلال دولة وتكليف اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القيام بمهام حكومة ؟». وأعلن الحسن ان القانونيين يعكفون، الآن، على دراسة كل الجوانب القانونية، « لاننا في مرحلة ينبغي ان تكون قراراتنا فيها متطابقة مع القانون الدولي، بسبب حاجتنا الى الشرعية الدولية». وأضاف: «عندما ينتهي السياسيون من بلورة مواقفهم يضع القانونيون ما يترتب على هذه المواقف من صياغة واعلان استقلال، أو قيام حكومة» (مقابلة مع خالد الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ٢٦/٩/١٩٨٨).

وفي الاجمال، يمكن القول ان هنالك آراء فلسطينية متباينة؛ لكن الجميع حريصون على خلق المناخ الملائم لصوغ القرار السياسي المناسب، والذي يعكس رغبة الجميع في التوصل الى نتائج